جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

مداخلة

من

الدكتور بهارات راج غوتام،

الأمين العام للبرلمان الاتحادي في نيبال،

حول

"البحوث والدراسات البرلمانية – مبادرة من الأمانة العامة للبرلمان الاتحادي في نيبال"

جلسة كيغالي

تشرين الأول/أكتوبر 2022

بداية، أود أن أشكركم جميعاً على إتاحة الفرصة لي لتقاسم جهودنا في مجالات البحوث والدراسات البرلمانية، في البرلمان الاتحادي في نيبال.

وتتمثل المهام العامة للبرلمان واللجان البرلمانية في سنّ القوانين، وتشكيل الحكومة والإشراف على أنشطتها، والمناقشات المتعلقة بمسائل الشواغل العامة في الجلسة العامة، وجلسة استماع اللجنة. أنشأنا جناحاً دائماً موحداً للبحوث والدراسات البرلمانية، بقيادة أحد أمنائنا، رسمياً في العام 2008 لتسهيل عمل الأعضاء البرلمانيين لجعل وظائفنا البرلمانية قائمة على المزيد من الأدلة والحقائق. وحتى ذلك الحين، كانت أنشطة البحوث والدراسات البرلمانية تُجرى في أجزاء من خلال دوائر مكتباتنا، واللجان البرلمانية الفردية، والوحدة الإدارية لوحدة الموارد البشرية وبناء القدرات.

وإن البرلمان الاتحادي في نيبال مؤلف من مجلسين – مجلس النواب أي المجلس الأدنى، والجمعية الوطنية أي المجلس الأعلى. درس جناح البحوث لدينا اتجاه تمثيل المرأة في برلمان نيبال من الماضي إلى الوقت الحاضر. وفي الوقت الحاضر، تبلغ نسبة تمثيل المرأة 33 في المئة في كلا المجلسين، أي أقل من 10 في المئة في العام 1990. تظهر الدراسة أن النساء البرلمانيات من أحزاب الحكم والمعارضة يقفن كصوت واحد في قضايا النساء، ويقمن بحقوق متساوية على ممتلكات الوالدين الخاصة بهن، ويرفعن تمثيلهن، ويكتسبن أدواراً قيادية في البرلمان. ترأست النساء البرلمانيات 9 لجان برلمانية من أصل 16 في الفترة من 2017 إلى 2022، نتيجة لأصواتهن وجهودهن المشتركة.

وقد نجحت النساء البرلمانيات في الحصول على منصب رئيس البلد أو نائبه أو رئيس البرلمان أو نائب رئيس البرلمان الاتحادي في نيبال.

كما أجرينا دراسة عن أدوات الرقابة للجان البرلمانية ورصد دراساتها الميدانية. لقد نظرنا في قضايا وعملية الإقالة في برلماننا الوطني مع بعض الإشارة إلى القضايا العالمية. نخطط الآن لإجراء بحث حول "الكلمات واللغات البرلمانية المرفوضة" وهي أكثر القضايا إثارة للجدل في العديد من الأوقات في برلماننا، وفي مجالات "تضارب مصالح الأعضاء البرلمانيين والمسؤولين". نخطط أيضاً لدراسة الممارسات العالمية لمشاريع قوانين الأعضاء الخاصين في النظام البرلماني وكيف يمكن لجناح البحوث البرلمانية مساعدة الأعضاء البرلمانيين الأفراد في صياغة مشروع قانون الأعضاء الخاصين. حتى الآن، لا تساعد الأمانة العامة لبرلماننا الأعضاء البرلمانيين في صياغة مشروع

قانون خاص بالعضو البرلماني. ونخطط الآن لتوسيع خدمات البحث لدينا لتشمل عضواً برلمانياً واحداً أو عدة أعضاء برلمانيين لصياغة مشروع قانون عضو خاص إذا أظهروا اهتمامهم بمجالات مفهومهم.

ويتبع البرلمان الاتحادي في نيبال نظام وستمنستر البرلماني، ويقدم وزراء الحكومة أكثر من 90 في المئة من مشاريع القوانين. لذلك، قد يحتاج البرلمانيون إلى العمل الجاد لإدخال تعديلاتهم والدفاع عن مدخلاتهم. إذا لم يتمكن الأعضاء البرلمانيين من اقتراح تعديلات قائمة على الحقائق والأدلة، فقد لا يتم تضمين مدخلاتهم من خلال استبدال مقترحات الحكومات بشأن مشاريع القوانين. لذلك، ترد حاجة متزايدة للبحوث والدراسات البرلمانية التي يمكن أن تساعد الأعضاء البرلمانيين على تعديل مشاريع القوانين الحكومية بأدلة وحقائق موثوقة.

وقد أجرينا مؤخراً دراسة عن دور مجلسي النواب والشيوخ في تعديل وتحسين مشاريع القوانين الحكومية. لتحديد المساهمات، قمنا بتحديد اللون الأحمر لمجلس الشيوخ، واللون الأزرق لتغييرات مجلس النواب واللون الأسود لمسودات الحكومة. تظهر النتيجة أنه في السنوات الأخيرة، نشط مجلسا البرلمان في تعديل مشاريع القوانين مقارنة بالسنوات السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو مجلس الشيوخ أكثر نشاطاً في تحسين وتغيير المشاريع الحكومية في العملية البرلمانية.

واسمحوا لي أن أشارككم نتائج أخرى مثيرة للاهتمام. لقد نظرنا في قضية تنفيذ التوصيات والتوجيهات الصادرة عن اللجان البرلمانية الـ 16 التي تعتبر الوسيلة الرئيسية لوظائف الرقابة. توصلنا إلى أنه تم تنفيذ 40٪ فقط من توصيات اللجان البرلمانية و60٪ لم يتم تنفيذها. في حالتنا، لا تعتبر تقارير اللجان البرلمانية إلزامية للحكومة ووكالاتها. ولا تعتبر تقارير اللجنة إلزامية إلا للتنفيذ. الأصدقاء الأعزاء، هل نستطيع أن نتطلع على معدلات تنفيذ تقارير اللجان البرلمانية الخاصة بكم حتى الآن؟ هل هي إلزامية أو إجبارية للحكومة؟

أعزائي، الزملاء الأمناء العامين والأعضاء البرلمانيين، قد نتشارك وجهات النظر المماثلة بأن البحوث والدراسات البرلمانية تنتج المعرفة وقد يكون السياق ملكنا. أعتقد أن المعرفة تتجاوز الحدود. لذلك، دعونا نبني تعاوناً في مشاركة نتائج الأعمال البحثية، ودعونا نجري البحوث المشتركة حول الوظائف البرلمانية المماثلة لتعزيز قدرة الأعضاء والموظفين البرلمانيين الذين يشاركون في الغالب لدعم الأعضاء البرلمانيين في وضع القوانين، وفي الإشراف على وظائف الحكومة، وفي رفع الأصوات العامة بشكل أكثر فعالية من قبل والأعضاء البرلمانيين في الجلسة العامة واللجان.

ولتحقيق هذه الأهداف، بإمكاننا ربط مكتباتنا البرلمانية ببعضها البعض من خلال تكنولوجيا المكتبة الإلكترونية. وبإمكاننا أن نشارك أفكارنا حول كيفية استكشاف البحوث الاجتماعية المستقلة وكيف يمكن ضمان النتائج غير المتحيزة والموثوقة للبحوث الأخرى، وكيف يمكننا الوثوق بالباحثين الأفراد وآراء الخبراء للوظائف البرلمانية. في بعض الأحيان، تقول الوكالات الحكومية إنها قدمت مشروع قانون بناءً على دراستها الخاصة. في هذه الحالة، سواء أكان البرلمان أو اللجان، إنها بحاجة إلى إجراء بحث مستقل خاص به حول مشاريع القوانين قيد المناقشة. **وفي حالة نيبال**، لا يزال الطريق طويلاً لإجراء بحوث لكل مشروع من مشاريع القوانين المعروضة على البرلمان، وبشأن المسائل الرقابية للجان البرلمانية.

وأخيراً، ونظراً لأهمية البحوث والدراسات البرلمانية، اسمحوا لي أن أطلب بكل تواضع من الاتحاد البرلماني الدولي، وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية كمؤسسات، والزملاء الأمناء العامين للبرلمانات، إجراء بحوث مشتركة وتقاسم النتائج مع سهولة الوصول إليها، وبناء شبكات بحثية قابلة للاستمرار على الصعيد الوطني، والثنائي القومي، والإقليمي، والعالمي. أعتقد أنه يمكن أن تكون وسائل البحث التعاونية مفيدة لبرلماناتنا ولنا كجهات فاعلة في الأمانة العامة لوضع القوانين القائمة على الأدلة، ووظائف الرقابة في البرلمان وخدمات الأمانة العامة.

وشكراً جزيلا لكم جميعاً على حسن استماعكم. شكراً لكم.

UNION INTERPARLEMENTAIRE

INTER-PARLIAMENTARY UNION

Association of Secretaries General of Parliaments

COMMUNICATION

by

Dr Bharat Raj GAUTAM
Secretary General of the Federal Parliament of Nepal

on

"Parliamentary Research and Studies – An Initiative of the Federal Parliament Secretariat of Nepal"

Kigali Session
October 2022

First of all, I would like to thank you all, for providing me an opportunity to share our efforts in the areas of Parliamentary Researches and Studies, at the Federal Parliament of Nepal.

The generic functions of the Parliament and the Parliamentary Committees are law making, government formation and oversight of its activities, debates on the issues of public concerns in the plenary, and committee hearing. For making our Parliamentary Functions more evidence and fact based, we have established a permanent unified Parliamentary Research and Studies wing, led by one of our Secretaries, formally in 2008 to facilitate MPs. Until then, the activities of the Parliamentary researches and studies were carried out in fragments through our Library Services, individual Parliamentary Committees, and the administrative unit of the Human Resource and Capacity Building Unit.

The Federal Parliament of Nepal is Bi-cameral- the House of the Representatives, lower house and the National Assembly, upper house. Our Research wing has studied the trend of women representation in the Parliament of Nepal from the past to the present. At present the women representation is 33 % in both the Houses, which was below 10% in 1990. The study shows that the women MPs from the ruling and opposition parties stand as a single voice on the issues of women, establishing equal rights on their parental properties, uplifting their representations, and acquiring leadership roles in the Parliament. As a result of their common voices and efforts, 9 Parliamentary Committees out of 16 were chaired by the women MPs in 2017 to 2022.

Women representatives have succeeded to achieve either post of the President or Vice President of the country, Speaker or Deputy Speaker, and the Chairperson or Vice Chairperson of the Federal Parliament in Nepal.

We have also carried out a study on oversight tools of Parliamentary Committees and their field study monitoring. We have studied the cases and process of Impeachments in our National Parliament with some reference of the Global cases. Now, we are planning to conduct a research on "Parliamentary objectionable words and languages" which are the most debatable issues in many times in our Parliament, and in the areas of "Conflict of Interests of the MPs and Officials". We are also planning to study on global practices of Private Member's Bills in the Parliamentary system and how the Parliamentary Research wing can help individual MPs in drafting Private Member Bill. Still to date, our Parliament Secretariat does not assist the MPs to draft a Private Member Bill. Now, we are planning to extend our Research Services to a single MP or MPs for drafting private member bill if they show their interest with their concept areas.

The Federal Parliament of Nepal follows similar to the Westminster Parliamentary system and more than 90% Bills are introduced by the Government Ministers. Therefore,

Parliamentarians may need to work hard to insert their amendments and defend their inputs. If MPs could not propose fact and evidence based amendments, their inputs may not be included by replacing governments' proposals on the Bills. Therefore, there is a growing need of Parliamentary Researches and Studies that can help the MPs to amend government Bills with credible evidences and facts.

Recently, we have conducted a study on the role of the Lower and the Upper Houses in amending and improving Government Bills. To identify the contributions, we have marked red colour to the Upper House, blue colour for the Lower House changes and black colour for the Government Drafts. The finding shows that, in recent years, the both Houses of the Parliament are active in amending Bills than in the previous years. In addition, the Upper House seems more active in improving and changing government drafts in the Parliamentary process.

Let me share another interesting results. We have studied on implementation status of the Recommendations and Directives given by the 16 Parliamentary Committees which are considered the major means for the oversight functions. We found that only 40% recommendations of the Parliamentary Committees have been implemented and 60% remains unimplemented. In our case, Parliamentary Committees' reports are not mandatory to the government and its agencies. The Committee reports are only considered obligatory for implementation. Dear friends, may we learn what's about the implementation rates of yours' Parliamentary Committees' Reports so far ? Are they mandatory or obligatory to the Government ?

Dear Fellow Secretary Generals and Representatives, we may share the similar views that the Parliamentary Researches and Studies produce knowledge and the context may be ours own. I think, knowledge is beyond the borders. Therefore, let's build a collaboration in sharing the findings of research works, let's conduct the joint researches on the similar Parliamentary functions for enhancing capacity of the MPs and the Parliamentary staffs who are mostly engaged to support MPs in law making, in overseeing the functions of the government, in raising the public voices more effectively by the MPs in the plenary and the committees.

To these objectives, may we connect our Parliamentary Libraries to each other through e-Library technology. May we share our insights on how to explore independent social researches and how we could be ensured unbiased and credible findings of other researches, how can we trust on individual researchers and expert opinion for the Parliamentary Functions ? Sometimes, government agencies say that they have brought a Bill based on their own study. In this situation, whether the Parliament or Committees need to have its own Independent Research on the Bills being discussed. **In the Nepalese case,** there is still a long way to go for conducting Researches to the each and every Bills tabled in the Parliament and on the oversight issues of the Parliamentary

Committees.

Finally, considering the importance of Parliamentary Researches and Studies, may I humbly request the IPU, ASGP as Institutions, and Fellow Secretary Generals of the Parliaments for conducting joint researches and sharing the findings with easy access, building viable research networks at national, bi-nationals, regional, and global level. I think, the collaborative means of researches could be beneficial to our Parliaments and to us as Secretariat actors for the evidence based Law making, Oversight functions of Parliament and Secretariat services.

Thank you very much, you all, for your kind attentions. Thank you.